Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

International responsibility for natural disasters

[1] Lecturer: Heba Thahab Maou
[1] College of Law / University of Basra
1: Email: alsmahhbh@gmail.com
2: Email:

Abstract:

This study addresses international responsibility for natural disasters as a legal and humanitarian issue in international law. It focuses on analyzing the legal and regulatory frameworks governing states' obligations in responding to these disasters. It explains that disasters such as earthquakes, floods, drought, and climate change cause significant environmental, economic, and social damage, which calls for the development of a legal framework that enhances international cooperation and supports affected countries, particularly developing countries. In this context, the study uses Iraq as a case study, given its exposure to multiple challenges such as drought, desertification, and floods, which are caused by both natural and human-caused factors, including inequitable regional water policies. The study emphasizes the need to strengthen international laws in the areas of prevention, preparedness, and the provision of humanitarian aid.

The study concludes that the current international legal system suffers from deficiencies in enforcement and implementation, and lacks clear texts and effective mechanisms. It also emphasizes that Iraq faces internal and regional challenges but has the potential to contribute to the development of international law if it undertakes national reforms and activates regional and international cooperation. Among the proposals put forward by the study are developing a binding legal system for international cooperation in disasters, establishing a specialized international body for disaster management, making humanitarian aid a legal obligation, and providing funding and technology to developing countries. Iraq also needs to modernize its legislation and improve its infrastructure and early warning and management capabilities. This study represents an important contribution to promoting environmental justice and international solidarity, and supporting developing countries in confronting natural disasters and the challenges of climate change.

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.160803.1541

Submitted: 25/5/2025
Accepted: 16/7/2025
Published: 1/12/2025

Keywords:
Natural disasters
International responsibility
International law
Climate change
International cooperation
Disaster management
Human rights
Sustainable development
International financing.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"المسؤولية الدولية في إطار التضامن تجاه الكوارث الطبيعية ـ دراسة تطبيقية في العراق"

م. هبه ذهب ماو [١]
[١] كلية القانون/ جامعة البصرة

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية كقضية قانونية وإنسانية في القانون الدولي، حيث تركز على تحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم التزامات الدول في مواجهة هذه الكوارث. وتوضح أن الكوارث مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والتغير المناخي تسبب أضرارًا بيئية واقتصادية واجتماعية جسيمة، الأمر الذي يستدعي وضع إطار قانوني يعزز التعاون الدولي ويدعم الدول المتضررة، خاصة الدول النامية. وفي هذا السياق، تستخدم الدراسة العراق كحالة تطبيقية نظرًا لتعرضه لتحديات متعددة مثل الجفاف والتصحر والفيضانات، والتي تعود لأسباب طبيعية وأخرى بشرية، بما في ذلك السياسات المائية الإقليمية غير المنصفة. وتشدد الدراسة على ضرورة تعزيز القوانين الدولية في مجالات الوقاية، والتأهب، وتقديم المساعدات الإنسانية.

وتخلص الدراسة إلى أن النظام القانوني الدولي الحالي يعاني من قصور في الإلزام والتنفيذ، ويفتقر إلى نصوص واضحة وآليات فعالة، كما تؤكد أن العراق يواجه تحديات داخلية وإقليمية لكنه يمتلك القدرة على المساهمة في تطوير القانون الدولي إذا أجرى إصلاحات وطنية وفعّل التعاون الإقليمي والدولي. ومن بين المقترحات التي تطرحها الدراسة تطوير نظام قانوني ملزم للتعاون الدولي في الكوارث، وإنشاء هيئة دولية متخصصة لإدارة الكوارث، وجعل المساعدات الإنسانية التزامًا قانونيًا، وتوفير التمويل والتكنولوجيا للدول النامية، إلى جانب تحديث العراق لتشريعاته، وتحسين بنيته التحتية، وقدراته في مجال الإنذار المبكر والإدارة. وتعد هذه الدراسة مساهمة مهمة في تعزيز العدالة البيئية والتضامن الدولي ودعم الدول النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية وتحديات التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية:

الكوارث الطبيعية، المسؤولية الدولية، القانون الدولي، التغير المناخي، التعاون الدولي، إدارة الكوارث، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، التمويل الدولي.

المقدمة

تُعَدّ الكوارث الطبيعية من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحديث، حيث تتسبب في خسائر جسيمة على المستوى البشري والمادي، مما يفرض على الدول تحمل أعباءً كبيرة للتعامل مع آثارها وتتراوح هذه الكوارث بين الزلازل، والفيضانات، والأعاصير، والجفاف، وغيرها من الظواهر الطبيعية التي لا يمكن منع حدوثها، ولكن يمكن التخفيف من آثارها عبر التعاون الدولي والإجراءات الوقائية وفي هذا السياق، يبرز مفهوم المسؤولية الدولية كإطار قانوني يهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول، وضمان تقديم الدعم للدول المتضررة، وخاصة الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد والقدرات.

تمثل المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية إحدى القضايا القانونية المعاصرة التي تجمع بين الجوانب الإنسانية والقانونية فمن الناحية الإنسانية، تهدف هذه المسؤولية إلى حماية حقوق الإنسان في ظل الكوارث، وضمان تلقي المساعدات اللازمة وأما من الناحية القانونية، فتثير هذه المسؤولية تساؤلات حول مدى التزام الدول والمنظمات الدولية بمساعدة الدول المتضررة، وحول تحديد المسؤولية عن الإضرار البيئية العابرة للحدود أو الناتجة عن ممارسات بشرية أسهمت في تفاقم آثار الكوارث الطبيعية.

في الدول النامية كالعراق، تتضاعف أهمية البحث في هذا الموضوع فالعراق، الذي يواجه تحديات بيئية متعددة، من تصحر، وشح الموارد المائية، وتغير المناخ، يعاني من آثار الكوارث الطبيعية بشكل كبير، مما يتطلب إطارًا قانونيًا واضحًا يحدد التزامات المجتمع الدولي تجاهه ومع أن القوانين الدولية تناولت مسؤولية الدول عن الكوارث الطبيعية بشكل جزئي وغير ملزم في كثير من الأحيان، إلا أن الحاجة أصبحت ماسة لوضع نظام قانوني شامل يُلزم الدول بالتعاون، ويحدد حقوق وواجبات الأطراف المعنية في مواجهة هذه الكوارث.

يشمل المبحث الأول الإطار العام للمسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، حيث يتناول في المطلب الأول مفهوم المسؤولية الدولية، موضحًا الأساس القانوني الذي يُحمّل

الدول والمجتمع الدولي واجب الاستجابة والتضامن في مواجهة الكوارث وفي المطلب الثاني يتم استعراض مراحل تطور هذه المسؤولية عبر العصور، بدءًا من المفاهيم التقليدية للمسؤولية وحتى الوصول إلى الإطار المعاصر المبني على التعاون الدولي. أما المطلب الثالث فيُعنى بأبرز المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أرست قواعد المسؤولية والتعامل مع الكوارث الطبيعية.

وينتقل المبحث الثاني إلى مناقشة أسس المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، حيث يسلط الضوء في المطلب الأول على الآثار القانونية والعملية التي تخلفها الكوارث على المستوى الدولي، وفي المطلب الثاني يتم تحليل الأعباء المالية والاقتصادية التي تتحملها الدول المتضررة نتيجة الكوارث، في حين يستعرض المطلب الثالث طبيعة التدخل الدولي والإغاثة الإنسانية وآليات تنسيق المساعدات.

أما المبحث الثالث فيتناول الكوارث الطبيعية في العراق: دراسة حالة، مستعرضًا في المطلب الأول أبرز الكوارث الطبيعية التي شهدها العراق، وفي المطلب الثاني مدى استجابة القانون الدولي لهذه الحالات ومدى كفايته في حماية الدولة المتضررة، بينما يقدم المطلب الثالث تحليلًا للسياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتبعة تجاه الكوارث الطبيعية التي تعرض لها العراق.

وأخيرًا، يتناول المبحث الرابع السُبل نحو بناء إطار قانوني دولي فعال للمسؤولية عن الكوارث الطبيعية، متطرقًا في المطلب الأول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ (UNFCCC)ودورها في هذا المجال، وفي المطلب الثاني إلى اتفاقية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، ثم في المطلب الثالث إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لإدارة الكوارث، وصولًا في المطلب الرابع إلى تقديم مقترحات عملية لتعزيز القانون الدولي وتحقيق استجابة أكثر فعالية وشمولية للكوارث الطبيعية.

أولاً: الإشكالية القانونية

تتمثل الإشكالية القانونية في هذا البحث في السؤال الرئيسي :كيف يمكن تحديد المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما هي الأسس القانونية التي تنظم مسؤولية الدول عن الكوارث الطبيعية؟
- ما هو دور القانون الدولي في إلزام الدول بالتعاون وتقديم المساعدات للدول المتضررة؟
- كيف يمكن مواجهة التحديات المتعلقة بإثبات المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، خاصة في الدول النامية كالعراق؟
- هل يمكن اعتبار الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغير المناخي مسؤولية دولية مشتركة؟

تُظهِر هذه الإشكالية تعقيد العلاقة بين القانون الدولي والكوارث الطبيعية، حيث يُعدّ وضع إطار قانوني محدد لهذه المسؤولية مسألة شائكة، خاصة مع وجود تحديات في تطبيق القوانين الدولية على الكوارث التي تكون أسبابها طبيعية بحتة، أو تلك التي تسهم الأنشطة البشرية في تفاقمها.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، تتمثل في:

١. تحديد المفاهيم القانونية الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، مع توضيح العلاقة بين الكوارث الطبيعية والتزامات الدول وفق القانون الدولي.

٢. تحليل القواعد القانونية الدولية ذات الصلة بالكوارث الطبيعية، مثل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

٣. استعراض دور العراق كدراسة حالة لتوضيح كيفية تأثير الكوارث الطبيعية عليه، ومدى استجابة القانون الدولي لاحتياجاته.

٤. اقتراح حلول قانونية مبتكرة لتطوير إطار المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، بما يعزز من التعاون الدولي ويضمن حماية الدول النامية.

٥. تسليط الضوء على التحديات والتوصيات التي تساعد على سد الفجوات القانونية في هذا المجال.

ثالثاً: منهجية البحث وحدود الدراسة

للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة، يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي النقدي، الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بالكوارث الطبيعية، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى استعراض آراء الفقهاء والأحكام القضائية ذات العلاقة وكما يتم استخدام المنهج الوصفي لتقديم لمحة عامة عن الكوارث الطبيعية وآثارها، والمنهج المقارن لمقارنة السياسات القانونية الدولية تجاه الكوارث الطبيعية، مع التركيز على حالة العراق.

رابعاً: حدود الدراسة

أما بالنسبة إلى حدود الدراسة، فتتناول البحث الموضوع من الزوايا التالية:

١. **النطاق الزمني** :التركيز على التطورات القانونية الحديثة في الفترة ما بين ٢٠١٨ و٢٠٢٤.

٢. **النطاق المكاني** :دراسة حالة العراق، مع تقديم تحليل شامل يربط بين السياق المحلي والدولي.

٣. **النطاق الموضوعي** :التركيز على المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية فقط، دون التطرق إلى الكوارث البشرية أو الصناعية، إلا إذا كانت ذات صلة مباشرة.

يأمل هذا البحث أن يسهم في إثراء النقاش القانوني حول المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، وأن يقدم مساهمة علمية واضحة تدعم الجهود المبذولة لتطوير القانون

الدولي في هذا المجال، بما يلبي احتياجات الدول المتضررة، خاصة الدول النامية كالعراق، التي تعاني من أزمات متشابكة تتطلب استجابات قانونية فعّالة ومستدامة.

I. المبحث الأول

الإطار العام للمسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية

تشكل الكوارث الطبيعية ظواهر بيئية قاسية تنجم عن اضطرابات في العمليات الطبيعية التي تتحكم بالنظام البيئي للأرض، مما يؤدي إلى آثار مدمرة على البشر والبيئة والبنية التحتية. وتشمل هذه الكوارث الزلازل، البراكين، الفيضانات، الأعاصير، موجات الجفاف، الانهيارات الأرضية، والحرائق الهائلة ويتميز تأثير الكوارث الطبيعية بخصائص تشمل المفاجأة، الشمولية، والدمار الواسع النطاق، مما يجعلها من أكثر التحديات صعوبة التي تواجه المجتمعات والدول.(١)

على سبيل المثال، تعد الزلازل واحدة من أكثر الكوارث الطبيعية شيوعًا وتدميرًا، حيث تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والبنية التحتية، كما حدث في زلزال تركيا وسوريا عام ٢٠٢٣ ومن جهة أخرى، تتسبب الفيضانات في تدمير الأراضي الزراعية، وتشريد السكان، وتفشي الأمراض، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة آثار هذه الكوارث.

الكوارث الطبيعية ليست محصورة في تأثيراتها البيئية فقط، بل تمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في الدول النامية، كالعراق، تتضاعف هذه التأثيرات بسبب ضعف البنية التحتية، وقلة الموارد، وانخفاض القدرة على التصدي للأزمات. هذه الأبعاد المتعددة للكوارث الطبيعية تجعلها محط اهتمام القانون الدولي، الذي يسعى إلى وضع إطار قانوني لتنظيم الاستجابة لها.

(١) د. بوجلال صلاح، *الدين الحق في المساعدة الإنسانية، دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان*، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى ٢٠٠٨)، ص ٣٠- ٣١.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم المسؤولية الدولية

تمثل المسؤولية الدولية مبدأ قانونيًا أساسيًا في العلاقات الدولية، يعكس التزامات الدول تجاه بعضها البعض بموجب القانون الدولي وفقًا لهذا المبدأ، تتحمل الدول المسؤولية عن أفعالها وأوجه القصور التي تتسبب في ضرر مباشر أو غير مباشر لدول أو جهات أخرى ويمتد مفهوم المسؤولية الدولية ليشمل أفعال الإهمال، الأضرار البيئية العابرة للحدود، وانتهاكات القوانين الدولية التي تؤدي إلى تضرر المجتمعات والدول الأخرى[١].

في سياق الكوارث الطبيعية، تصبح المسؤولية الدولية قضية أكثر تعقيدًا، حيث إن الكوارث غالبًا ما تكون نتيجة لقوى طبيعية خارجة عن السيطرة البشرية ومع ذلك، فإن تزايد الأنشطة البشرية التي تسهم في تفاقم الظواهر الطبيعية، مثل تغير المناخ وإزالة الغابات والتلوث الصناعي، يفرض إعادة النظر في مفهوم المسؤولية الدولية ويُطرح التساؤل حول مدى التزام الدول المتقدمة، التي تعد مسؤولة بشكل كبير عن الانبعاثات الكربونية، بمساعدة الدول النامية التي تعاني من تبعات تغير المناخ والكوارث المرتبطة به.[٢]

وفق القانون الدولي، تتحمل الدول مسؤولية التعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية استنادًا إلى مبادئ المساعدة الإنسانية والتضامن الدولي وعلى سبيل المثال، تُلزم اتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) الدول بالحد من الانبعاثات الكربونية وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية للتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية.[٣]

ترتبط الكوارث الطبيعية والقانون الدولي بعلاقة متشابكة تعكس أهمية تعزيز التعاون الدولي لمعالجة التحديات العالمية التي تفرضها هذه الكوارث ويركز القانون الدولي على

(١) معلم يوسف، "تطور مفهوم المسؤولية الدولية المسؤولية بدون ضرر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد ١٣ جوان، (٢٠٠٩): المجلد أ، ص ٢٥٧-٢٦٢.
(٢) بوغالم يوسف *المسائلة عن الجرائم البيئية في القانون الدولي*، ط١، (مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص٢٥.
(٣) د. زين الدين عبد المقصود، *البيئة والإنسان ، دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة*، (الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٨)، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

وضع قواعد وآليات تضمن تقديم المساعدة للدول المتضررة، وتعزز من قدرتها على مواجهة الكوارث، وتقليل آثارها طويلة الأمد. وتتجلى هذه العلاقة في مجموعة من المبادئ القانونية التي تحكم استجابة الدول للكوارث.

أحد هذه المبادئ هو مبدأ عدم الإضرار، الذي يلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأنشطة التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالدول الأخرى وعلى سبيل المثال، الانبعاثات المسببة لتغير المناخ تُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، ما يجعل الالتزام بهذا المبدأ ضروريًا للحد من تأثيرات هذه الكوارث.[١]

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر مبدأ التعاون الدولي محورًا أساسيًا في استجابة الدول للكوارث. يقتضي هذا المبدأ تعاون الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة، سواء من خلال توفير الإغاثة العاجلة أو المساعدة في بناء القدرات للتعامل مع الكوارث المستقبلية. يشمل هذا التعاون مجالات حيوية مثل الرصد والإنذار المبكر، وتبادل المعلومات، وتوفير التكنولوجيا التي تساعد على تقليل المخاطر والتكيف مع التغيرات المناخية.[٢]

أما مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، فهو يعكس التفاوت بين الدول في تحمل المسؤولية عن مواجهة الكوارث وقد ورد هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باريس لتغير المناخ، حيث يلتزم الدول المتقدمة بتحمل مسؤولية أكبر بسبب دورها التاريخي في التسبب بتغير المناخ. ويتطلب ذلك تقديم الدعم المالي والفني للدول النامية، ما يعزز قدرتها على التكيف مع الكوارث وتقليل آثارها.

(١) احمد لكحل، "مفهوم البيئة ومكانتها في التشريع الجزائري"، *مجلة المفكر*، العدد السابع، ص ٢٢٤.
(٢) ابتسام سعيد الملكاوي، *جرائم تلوث البيئة*، ط١، (عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص٣٣

تجسد هذه المبادئ التزام القانون الدولي بتعزيز التعاون والعدالة في مواجهة الكوارث الطبيعية، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على التكيف مع التحديات المناخية والبيئية.[١]

مع تزايد تأثير الكوارث الطبيعية، أصبح هناك وعي متزايد بالحاجة إلى تعزيز إطار القانون الدولي ليشمل نصوصًا ملزمة وواضحة تُحدد حقوق الدول المتضررة وواجبات الدول الأخرى والمنظمات الدولية وعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار حالات الفيضانات العابرة للحدود مثالًا حيًا لتطبيق القانون الدولي، حيث تتطلب مثل هذه الكوارث تنسيقًا دوليًا لتجنب النزاعات المتعلقة باستخدام الموارد المائية.

في العراق، تبرز أهمية العلاقة بين الكوارث الطبيعية والقانون الدولي بشكل خاص، حيث يعاني البلد من تأثيرات تغير المناخ مثل الجفاف، والتصحر، وانخفاض مستويات المياه في الأنهار المشتركة وتُظهر هذه الحالة أهمية تطوير إطار قانوني دولي يحدد الالتزامات المتبادلة بين الدول المتشاطئة، ويضمن استخدامًا عادلًا ومستدامًا للموارد المائية المشتركة.

المطلب الثاني

مراحل تطور المسؤولية الدولية

لقد مرت المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية بمراحل تطور متعددة، تعكس التحول التدريجي في النظام القانوني الدولي من التركيز على سيادة الدول إلى تبني مبادئ التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة وفي البداية، كانت الكوارث الطبيعية تُعتبر أحداثًا خارج نطاق القانون الدولي، حيث تُعزى إلى "القوة القاهرة" التي لا يمكن للبشر التحكم فيها أو

(١) د. عبد القادر رزيق، *التلوث البيئي ، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل* ، طبعة ثانية منقحة ومزيدة ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦)، ص ٥٠ .

تحميل أي جهة مسؤولية عنها ولكن مع تطور الوعي البيئي وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، بدأت المسؤولية الدولية تأخذ حيزًا أكبر في النظام القانوني.[١]

في القرن العشرين، دفع تزايد الكوارث البيئية العابرة للحدود، مثل الانفجارات البركانية والتسربات النفطية، إلى إدراج هذه القضايا في القانون الدولي وبدأ التركيز يتزايد على مفهوم المسؤولية الجماعية للدول، وخاصة بعد الكوارث التي أثبتت ارتباطها بالنشاط البشري وعلى سبيل المثال، ساهمت كارثة تشيرنوبل النووية عام ١٩٨٦ في لفت الأنظار إلى الحاجة إلى إطار قانوني يضمن الشفافية والمسؤولية عن الأضرار العابرة للحدود.[٢]

في العقود الأخيرة، ومع تصاعد تأثيرات تغير المناخ، تطور مفهوم المسؤولية الدولية ليشمل أيضًا الكوارث المرتبطة بالنشاط البشري الذي يؤثر على النظام البيئي، مثل ارتفاع درجات الحرارة وذوبان الجليد. وقد أدى ذلك إلى تبني مبادئ قانونية جديدة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الكوارث.

المطلب الثالث

أبرز المعاهدات والاتفاقيات الدولية

لعبت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية دورًا محوريًا في صياغة الإطار القانوني للمسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية ومن بين أبرز هذه الاتفاقيات التي ساهمت في تعزيز التعاون الدولي لمعالجة تأثيرات الكوارث الطبيعية على المستوى العالمي والإقليمي:

تأتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC) ، التي وُقعت عام ١٩٩٢، كواحدة من أهم الأدوات القانونية الدولية التي تعزز التعاون بين الدول للحد من الانبعاثات الكربونية. تسعى هذه الاتفاقية إلى التصدي لأسباب تغير المناخ التي تُعد من العوامل الرئيسية وراء زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها.

(١) د. إبراهيم محمد العناني، *النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث* ، (دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧)، ص ١١٤ .

(٢) عمر صادوق، *محاضرات في القانون الدولي العام*، (الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ١٩٩٥)، ص ٦.

وفي عام ٢٠١٥، جاءت اتفاقية باريس للمناخ لتضيف زخمًا جديدًا للإجراءات الدولية جاءت المادة 2 من الاتفاقية لتؤكد ضرورة "الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، ومواصلة الجهود للحد من الزيادة إلى ١.٥ درجة" وكما نصت المادة 9على التزام الدول المتقدمة بتقديم 100مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لمساعدة الدول النامية على التكيف مع آثار الكوارث المناخية.(١)

إلى جانب ذلك، تُعد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لإدارة الكوارث أداة مهمة تُوجه الدول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد الكوارث وتُركز هذه المبادئ على تحسين التنسيق الدولي لضمان استجابة فعالة للكوارث وتقليل الأضرار طويلة الأمد.

ومن جهة أخرى، تسهم اتفاقية هلسنكي بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في تعزيز التعاون بين الدول التي تشترك في موارد مائية عابرة للحدود وتهدف الاتفاقية إلى الحد من النزاعات وإدارة الموارد المائية بشكل مستدام، خاصة فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالفيضانات.

أكدت الفقرة **5** من المبادئ على أن "على الدول تعزيز التعاون الدولي في مجالات الإنذار المبكر، وتقاسم المعلومات، وتنسيق عمليات الإغاثة" وكما نصت الفقرة **12** على ضرورة "احترام مبادئ الحياد والاستقلالية في تقديم المساعدات الإنسانية."

أما البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف(١٩٧٧)، فيشمل نصوصًا تؤكد أهمية حماية البيئة الطبيعية خلال النزاعات المسلحة ويعكس هذا البروتوكول وعيًا مبكرًا بأهمية

(١) راجع في ذلك وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/CN.٥٩٠/Add٤ /)
H. Fischer, "International disaster response law treaties: trends, patterns, and lacunae" in IFRC, International disaster response law.principles and practice: reflections, prospects and challenges (2003), at pp. 24-44

القواعد البيئية في القانون الدولي، حيث تسعى هذه النصوص إلى تقليل الأضرار البيئية التي قد تفاقم الكوارث الطبيعية.(١)

أكدت الفقرة 5من المبادئ على أن "على الدول تعزيز التعاون الدولي في مجالات الإنذار المبكر، وتقاسم المعلومات، وتنسيق عمليات الإغاثة" وكما نصت الفقرة 12على ضرورة "احترام مبادئ الحياد والاستقلالية في تقديم المساعدات الإنسانية."

تُظهر هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدور الحيوي الذي يلعبه القانون الدولي في معالجة آثار الكوارث الطبيعية، من خلال تعزيز التعاون الدولي وتحديد المسؤوليات المشتركة، مع التركيز على العدالة البيئية والتنمية المستدامة.

إلى جانب الاتفاقيات المكتوبة، توجد قواعد عرفية تشكل جزءًا هامًا من القانون الدولي المتعلق بالكوارث الطبيعية. تُعتبر هذه القواعد مرجعًا أساسيًا لتعزيز التعاون الدولي وتنظيم العلاقات بين الدول عند مواجهة الكوارث.

من أبرز هذه القواعد مبدأ عدم التسبب في أضرار عابرة للحدود، الذي يُلزم الدول بعدم ممارسة أي أنشطة داخل أراضيها قد تُلحق ضررًا كبيرًا بدول أخرى ويُعد هذا المبدأ قاعدة عرفية راسخة تُطبق في سياقات متعددة، مثل الأضرار الناتجة عن الفيضانات أو التلوث البيئي الذي قد يمتد تأثيره إلى خارج حدود الدولة المعنية.(٢)

إلى جانب ذلك، يلعب مبدأ المساعدة الإنسانية دورًا حيويًا في القانون الدولي العرفي، إذ ينص على التزام الدول بتقديم المساعدة للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية دون تمييز ويشمل ذلك تقديم المساعدات المادية والتقنية والإغاثة العاجلة لضمان استجابة فعالة وناجحة للآثار المدمرة التي تخلفها الكوارث.(٣)

---

(١) راجع في ذلك تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة الخامسة والستون، ص ١٢٠ ، الوثيقة رقم (٨/٦٨ / ١٠)

(٢) د. محمد طلعت الغنيمي، *بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، قانون الأمم*، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤)، ص ٧٠- ٧٧.

(٣) د. احمد عبد الكريم سلامة، *قانون حماية البيئة* ، (جامعة الملك سعود ، ط.١، ١٩٩٧)، ص ١٣.

أما مبدأ المسؤولية المشتركة، فيعكس التزامًا جماعيًا من المجتمع الدولي للتعاون في مواجهة التحديات العالمية الناجمة عن الكوارث الطبيعية ويستند هذا المبدأ إلى التفاهم المتزايد بأن الكوارث، بتأثيراتها الواسعة، غالبًا ما تتجاوز قدرة الدول الفردية على التعامل معها، مما يستدعي تضامنًا عالميًا لضمان استجابات فعالة ومستدامة.

تشكل هذه القواعد العرفية إطارًا داعمًا ومكملًا للاتفاقيات المكتوبة، حيث تعزز من مرونة القانون الدولي في التصدي للكوارث، وتؤكد أهمية العمل الجماعي لحماية الدول والمجتمعات من آثارها المدمرة.[١]

II. المبحث الثاني

أسس المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية

تلزم القوانين الدولية الدول باتخاذ إجراءات محددة لمواجهة الكوارث الطبيعية وتقليل آثارها، مما يعكس أهمية التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة في التصدي لهذه التحديات وتشمل هذه الالتزامات مجموعة من الجوانب التي تهدف إلى تعزيز قدرة الدول على التعامل مع الكوارث وحماية سكانها وبيئتها.

يأتي التزام الوقاية كأحد أبرز هذه الالتزامات، حيث تتحمل الدول مسؤولية اتخاذ تدابير وقائية لحماية بيئتها وسكانها من آثار الكوارث الطبيعية ويتطلب ذلك التخطيط العمراني الملائم الذي يأخذ في الاعتبار المناطق المعرضة للخطر، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الإنذار المبكر التي تُمكن الدول من التنبؤ بالكوارث واتخاذ إجراءات استباقية لتقليل أضرارها.

إلى جانب الوقاية، يُعد التزام تقديم المساعدات جزءًا أساسيًا من القانون الدولي، إذ يجب على الدول تقديم الدعم للدول المتضررة من الكوارث ويشمل هذا الدعم أشكالًا متعددة، مثل المساعدات المالية لمواجهة الأضرار الاقتصادية، والمساعدات التقنية لتعزيز قدرات

(١) د. سعيد محمد الحفار ، *الموسوعة البيئية العربية* ، المجلد الأول، (مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

الدول على التكيف مع الكوارث، إضافة إلى المساعدات الإنسانية لتخفيف المعاناة الإنسانية التي تخلفها الكوارث.

كما أن التزام الامتثال للمعاهدات الدولية يُشكل عنصرًا هامًا في تعزيز الجهود الدولية المشتركة. يتعين على الدول الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، مثل اتفاقية باريس للمناخ، لضمان اتخاذ خطوات فعالة في مواجهة تغير المناخ والكوارث المرتبطة به والامتثال لهذه المعاهدات يعكس التزام الدول بمسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي ويعزز من الجهود الجماعية لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

تشكل هذه الالتزامات إطارًا قانونيًا يُرشد الدول نحو استجابات فعالة وشاملة للكوارث الطبيعية، مما يُسهم في تقليل آثارها وتعزيز قدرة الدول على التكيف مع هذه التحديات المستمرة.

يشكل مبدأ عدم الإضرار أحد الأسس الرئيسية في القانون الدولي، حيث يلزم الدول بعدم ممارسة أي نشاط داخل أراضيها يؤدي إلى إلحاق الضرر بدول أخرى ويرتبط هذا المبدأ بالكوارث الطبيعية من خلال الأنشطة البشرية التي تزيد من خطر وقوع الكوارث أو تفاقم آثارها وعلى سبيل المثال، فإن التصرفات التي تسهم في تغير المناخ، مثل الانبعاثات الصناعية والتلوث، تُعتبر انتهاكًا لهذا المبدأ إذا أثرت سلبًا على دول أخرى.[١]

في سياق العراق، يُعد نقص المياه الناتج عن بناء السدود في دول الجوار مثالًا على تطبيق مبدأ عدم الإضرار وإذ أن بناء السدود دون مراعاة تدفقات المياه المشتركة يؤدي إلى تفاقم أزمة الجفاف والتصحر في العراق، ما يبرز الحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ لضمان العدالة في استخدام الموارد الطبيعية.

يُعتبر مبدأ التعاون الدولي حجر الزاوية في تعزيز المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، حيث يفرض على الدول التعاون بشكل جماعي لمواجهة التحديات المشتركة التي

(١) د. محسن افكيرين، *القانون الدولي للبيئة* ، الطبعة الأولى ، (دار النهضة العربية: ٢٠٠٦)، ص ١٨ .

تتجاوز الحدود الوطنية وهذا المبدأ يعكس أهمية التضامن الدولي في مواجهة الكوارث، ويشمل عدة جوانب رئيسية تهدف إلى تحسين التنسيق والاستجابة العالمية.

أحد أهم عناصر هذا المبدأ هو تبادل المعلومات، حيث تُلزم الدول بمشاركة البيانات المتعلقة بالكوارث الطبيعية، مثل أنظمة الإنذار المبكر والتقارير البيئية ويُسهم هذا التبادل في تعزيز قدرة الدول على التنبؤ بالكوارث واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتقليل آثارها.(١)

إلى جانب تبادل المعلومات، يُبرز التنسيق في إدارة الكوارث أهمية العمل المشترك بين الدول لوضع استراتيجيات دولية فعّالة لإدارة الكوارث الطبيعية ويتضمن ذلك تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للدول المتضررة، وتنسيق الجهود لإعادة الإعمار بعد الكوارث، مما يعزز من قدرة الدول على التعافي بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

كما يُعد التضامن الدولي عنصرًا محوريًا في مبدأ التعاون الدولي، حيث يشجع الدول المتقدمة على تقديم الدعم للدول النامية للتعامل مع آثار الكوارث ويُعد تمويل مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية في دول مثل العراق بعد تعرضها لكوارث طبيعية مثالًا عمليًا على تطبيق هذا التضامن ويعكس ذلك التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا من الدول الغنية لمساعدة الدول الأكثر ضعفًا في مواجهة التحديات البيئية.(٢)

يُمكن القول إن التطور التاريخي للمسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، والمعاهدات الدولية ذات الصلة، والقواعد العرفية، كلها تُشكل أساسًا قانونيًا متينًا يمكن البناء عليه لتعزيز التعاون الدولي. ومن خلال التزام الدول بمبادئ الوقاية، وعدم الإضرار، والتعاون، يمكن تحقيق استجابات أكثر فعالية للكوارث الطبيعية، مع تقليل تأثيراتها على الدول النامية مثل العراق، وبالتالي المساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

(١) د. صالح بدر الدين، *الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث*، (دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر)، ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) د. السيد عليوة، *إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية وأساليب وقائية*، (القاهرة: سلسلة دليل صنع القرار ، مركز القاهرة للاستشارات ١٩٩٧)، ص ٧.

II.أ. المطلب الأول

الآثار القانونية والعملية للكوارث الطبيعية

تشكل الكوارث الطبيعية تهديدًا مباشرًا وجوهريًا لحقوق الإنسان، إذ تنعكس آثارها السلبية على مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، السكن، الصحة، الغذاء، المياه النظيفة، والبيئة السليمة وعند وقوع الكوارث مثل الزلازل، الفيضانات، أو الجفاف، تتعرض المجتمعات الأكثر هشاشة لانتهاكات خطيرة لهذه الحقوق، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى البنية التحتية والموارد اللازمة للاستجابة الفعالة.[١]

على سبيل المثال، عند وقوع كارثة طبيعية، يكون للحق في الحياة الأولوية القصوى، حيث تُعتبر الخسائر البشرية أحد أسوأ نتائج هذه الكوارث وفي الدول ذات البنية التحتية الهشة، مثل العراق، يؤدي ضعف التخطيط العمراني إلى زيادة معدلات الوفاة بسبب انهيار المباني، أو غياب أنظمة الإنذار المبكر التي كان يمكن أن تُنقذ أرواحًا كثيرة.

إضافة إلى ذلك، فإن الكوارث الطبيعية تُفاقم مشكلات السكن، إذ تُدمر آلاف المنازل، مما يجبر المتضررين على العيش في مخيمات مؤقتة تفتقر إلى الظروف الإنسانية الأساسية وفي هذه الحالات، يصبح الحق في السكن اللائق شبه مستحيل التحقيق، وتظهر الحاجة الملحة إلى تدخل المجتمع الدولي لتوفير المأوى والمساعدة.

أما بالنسبة للحق في الصحة، فإن انتشار الأمراض بعد الكوارث الطبيعية يمثل تحديًا كبيرًا وعلى سبيل المثال، تؤدي الفيضانات إلى تلوث مصادر المياه وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا والتيفوئيد وهنا تبرز مسؤولية الدول والمجتمع الدولي لضمان توفير الرعاية الصحية العاجلة للمجتمعات المتضررة.[٢]

(١) أوتفات يوسف، الأساس القانوني للمسؤولية الدولية عن الضرر البيئي العابر للحدود، ص ١٣٩.
(٢) لقماش محمد أمين، "أساس المسؤولية الدولية الناجمة عن التلوث البيئي"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، العدد ٦، ص ١٩٠.

من الناحية القانونية، يشير القانون الدولي إلى أن الكوارث الطبيعية قد تؤدي إلى انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان، مما يفرض التزامًا على الدول والمنظمات الدولية بتقديم الحماية والمساعدة وتُعتبر المعاهدات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدوات قانونية رئيسية لضمان هذه الحقوق في ظل الكوارث.

II.ب. المطلب الثاني

الأعباء المالية والاقتصادية على الدول المتضررة

تتسبب الكوارث الطبيعية في أعباء مالية واقتصادية هائلة على الدول المتضررة، حيث تؤدي إلى خسائر مباشرة في البنية التحتية والممتلكات، وخسائر غير مباشرة تتمثل في انخفاض الإنتاج الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة والفقر وفي الدول النامية، تُفاقم هذه الأعباء الأوضاع الاقتصادية الهشة أصلًا، مما يجعل التعافي من الكوارث أمرًا بالغ الصعوبة.

في حالة العراق، الذي يعاني من تحديات اقتصادية متعددة، يمكن أن تكون الكوارث الطبيعية مدمرة تمامًا وعلى سبيل المثال، تؤدي موجات الجفاف التي تضرب البلاد بشكل متكرر إلى تدمير الأراضي الزراعية، مما يُضعف الإنتاج الزراعي، ويُفاقم الأزمات الغذائية وكما أن الفيضانات، التي تحدث نتيجة الأمطار الغزيرة أو تدفقات المياه من الدول المجاورة، تُسبب خسائر ضخمة في الممتلكات والبنية التحتية.[١]

من الناحية المالية، تضطر الدول المتضررة إلى تخصيص موارد ضخمة لإعادة الإعمار، ما يؤثر على ميزانياتها العامة ويحد من قدرتها على تمويل البرامج التنموية الأخرى وفي بعض الحالات، تلجأ الدول إلى الاقتراض الدولي، مما يؤدي إلى زيادة أعباء الديون الوطنية وهذا الوضع يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية الدولية لتخفيف العبء المالي عن الدول المتضررة، من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدات التنموية.

(١) حمداوي محمد أساس المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، المعيار، العدد ٦ ،ص٢٤٥.

أما على الصعيد القانوني، فإن القانون الدولي يدعو إلى التضامن مع الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية وعلى سبيل المثال، تلتزم الدول المتقدمة بموجب اتفاقية باريس للمناخ بتقديم مساعدات مالية للدول النامية لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ.[١]

II.ج. المطلب الثالث

التدخل الدولي والإغاثة الإنسانية

يُعد التدخل الدولي والإغاثة الإنسانية عنصرين أساسيين في التعامل مع الكوارث الطبيعية، حيث يُشكلان تعبيرًا عمليًا عن المسؤولية الدولية تجاه الدول المتضررة. يتمثل التدخل الدولي في توفير المساعدات الإنسانية، التقنية، والمالية، بهدف تخفيف المعاناة وإعادة بناء المجتمعات المتضررة.

تُبرز التجارب الدولية أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في هذا السياق. على سبيل المثال، تُقدم الأمم المتحدة من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) دعمًا واسع النطاق للدول المتضررة من الكوارث، بما يشمل تنسيق المساعدات، وتقديم المواد الغذائية والطبية، وتوفير المأوى المؤقت. كذلك، تلعب منظمات مثل الصليب الأحمر الدولي وبرنامج الغذاء العالمي دورًا رئيسيًا في تقديم الإغاثة العاجلة.

مع ذلك، فإن التدخل الدولي يواجه تحديات قانونية ولوجستية عديدة ومن الناحية القانونية، يتطلب التدخل احترام سيادة الدول المتضررة، ما قد يُعقد عملية تقديم المساعدات إذا كانت هناك خلافات سياسية أو نقص في التنسيق بين الدول ومن ناحية أخرى، تواجه الدول المتضررة تحديات في الاستفادة من المساعدات الدولية بسبب ضعف أنظمتها الإدارية أو الفساد، ما يبرز الحاجة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات.[٢]

(١) أنس المرزوقي، "المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة البحرية"، دراسات وابحاث قانونية على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=369079&r

(٢) عبد الرحمان خلفي، *محاضرات في القانون الجنائي العام* ، (الجزائر: دار الهدى عين مليلة ، ص ٧٩.

في حالة العراق، تُظهر الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الجفاف والفيضانات الحاجة إلى تدخل دولي عاجل وفعال ويعاني العراق من قلة الموارد التقنية والبشرية للتعامل مع الكوارث بمفرده، مما يجعله يعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية ومع ذلك، يتطلب هذا التدخل تحسين البنية التحتية للإغاثة في العراق وتعزيز التنسيق بين الجهات المحلية والدولية.

على الصعيد القانوني، يشير القانون الدولي إلى أن الدول ملزمة بالسماح بمرور المساعدات الإنسانية دون تأخير، وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. كما أن **قرارات الأمم المتحدة** تدعو إلى تقديم المساعدة الفورية للدول المتضررة، مع احترام سيادتها واستقلالها.[١]

III. المبحث الثالث

الكوارث الطبيعية في العراق: دراسة حالة

III.أ. المطلب الأول

أبرز الكوارث الطبيعية التي واجهها العراق

يُعد العراق من الدول التي تعرضت لتأثيرات ملحوظة من الكوارث الطبيعية على مدار العقود الأخيرة، حيث واجه العديد من الكوارث التي تنوعت بين الجفاف، الفيضانات، التصحر، والزلازل العرضية. يُعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي للعراق الذي يجعله عرضة لتغيرات المناخ الإقليمية، بالإضافة إلى التحديات البيئية الداخلية مثل سوء إدارة الموارد المائية وغياب السياسات البيئية المستدامة.

الجفاف يُعتبر أحد أكثر الكوارث الطبيعية تأثيرًا في العراق، حيث يعاني من انخفاض شديد في معدلات الأمطار مع تراجع تدفق المياه في الأنهار الكبرى مثل دجلة والفرات. أدى ذلك إلى تقلص المساحات الزراعية وانخفاض إنتاج المحاصيل، مما فاقم أزمة الأمن الغذائي

(١) د. أبو الخير أحمد عطية، *الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان*، (دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤)، ص ١١١

في البلاد. على سبيل المثال، شهد العراق خلال العقدين الأخيرين موجات متكررة من الجفاف الحاد، أبرزها في عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢، حيث تأثرت مئات الآلاف من الأسر التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.(١)

من جهة أخرى، تمثل الفيضانات تحديًا بيئيًا كبيرًا، خاصة في المناطق الجنوبية من العراق. تحدث الفيضانات نتيجة الأمطار الغزيرة، أو ارتفاع مناسيب الأنهار، أو تدفق المياه من السدود في الدول المجاورة. على سبيل المثال، شهد العراق في عام ٢٠١٩ فيضانات واسعة النطاق أثرت على محافظات مثل ميسان وذي قار، وتسببت في تشريد آلاف الأسر وتدمير البنية التحتية.

أما التصحر، فهو يُعد كارثة بيئية مزمنة في العراق، حيث تغطي الصحاري نسبة كبيرة من أراضيه. أدى التصحر إلى انخفاض خصوبة الأراضي الزراعية، وتزايد العواصف الرملية التي تُشكل تهديدًا للصحة العامة والبنية التحتية وكما أن تغير المناخ يُفاقم هذه المشكلة عبر تقليل كميات المياه المتاحة وزيادة درجات الحرارة.(٢)

نوع الكارثة	التفاصيل
الفيضانات	العراق عرضة للفيضانات، خاصة في مواسم الأمطار الغزيرة، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتشريد السكان.
الجفاف	شهد العراق جفافًا شديدًا، خاصة في منطقة الأهوار الجنوبية، مما أثر على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية.
العواصف الرملية والغبارية	ارتفع معدل العواصف الرملية والغبارية إلى ٢٧٢ يومًا سنويًا في بعض المناطق، مع توقعات بزيادة العدد إلى ٣٠٠ يوم بحلول عام ٢٠٣٠.

(١) زيتوني، محمد & ,بوعكاز. (٢٠٢٠). ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد ٢٠١٩ دراسة حالة نهري الدجلة والفرات.Academia, 6(3), 101-116 .

(٢) المري، ر. م. ح & .,راشد محمد حمد. (٢٠٢٢). الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية دراسة تحليلية Modern vision in managing security risks and crises, an analytical study.مجلة *كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور*, *7*(4), 1091-1142.

الزلازل	تعرض العراق لزلازل مؤثرة، منها زلزال الحدود الإيرانية العراقية عام ٢٠١٧ وزلزال نوفمبر ٢٠١٨.
التصحر	يعاني ٣٩% من أراضي العراق من التصحر، بينما تواجه ٥٤% خطر التدهور.
انخفاض منسوب المياه	انخفض منسوب نهري دجلة والفرات بأكثر من ٥٠% مقارنة بالمعدلات التاريخية بسبب قلة الأمطار وسياسات دول المنبع.
ارتفاع درجات الحرارة	شهد العراق زيادة في درجات الحرارة بمعدل ١.٢ درجة مئوية مقارنة بما قبل منتصف القرن العشرين، مع توقعات بزيادة تصل إلى ٢.٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠.

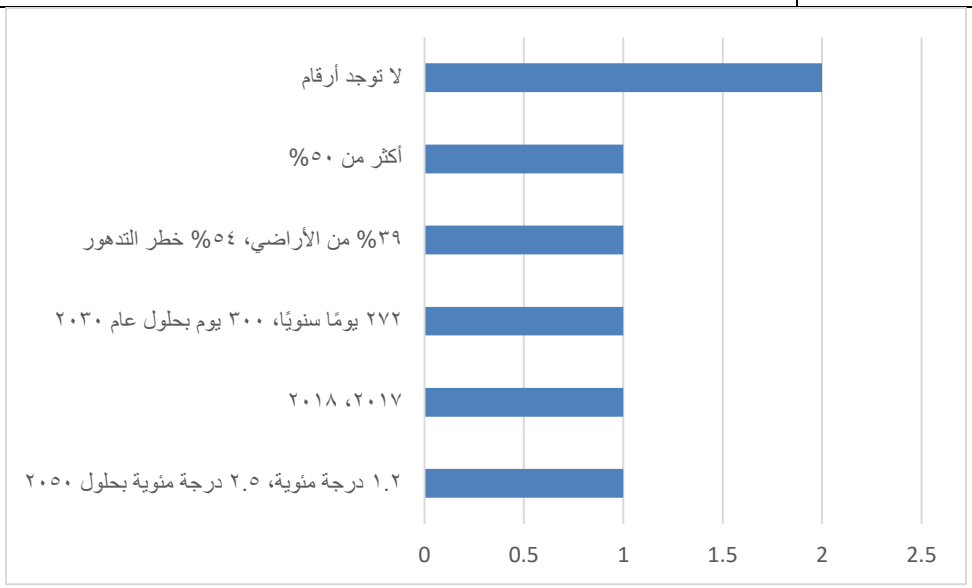

III.ب. المطلب الثاني

مدى استجابة القانون الدولي لحالات العراق

على الرغم من تزايد حدة الكوارث الطبيعية في العراق، إلا أن استجابة القانون الدولي لحالاته ما تزال محدودة وغير كافية ويعتمد القانون الدولي بشكل كبير على مبادئ عامة مثل التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة، إلا أن تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع في حالة العراق يواجه تحديات عديدة.

من أبرز التحديات القانونية التي تواجه العراق هو النقص في الاتفاقيات الملزمة الخاصة بالمياه المشتركة ويعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا وإيران. ومع غياب إطار قانوني دولي ملزم يُنظم استخدام هذه الموارد المائية المشتركة، تُترك العراق في مواجهة مباشرة لتأثيرات السياسات المائية للدول المجاورة. على سبيل المثال، إنشاء السدود في تركيا وإيران أدى إلى تقليل تدفق المياه إلى العراق، مما ساهم في تفاقم الجفاف والتصحر.[١]

أما على مستوى التعاون الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية، فقد أظهرت بعض المنظمات الدولية استعدادها لتقديم الدعم للعراق في حالات الطوارئ وعلى سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية مساعدات إنسانية لمواجهة آثار الفيضانات والجفاف ولكن هذه المساعدات غالبًا ما تكون مؤقتة وغير كافية لمواجهة التحديات البيئية المستدامة.

من الناحية القانونية، يُلزم القانون الدولي الدول باحترام مبدأ "عدم الإضرار بالدول الأخرى"، وهو ما يمكن أن يُطبق في حالات مثل بناء السدود التي تؤثر على تدفق المياه إلى العراق ولكن غياب آليات إنفاذ فعالة يجعل من الصعب حماية حقوق العراق في هذا السياق.

(١) عبادة محمد التامر، "سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٥).

III.ج. المطلب الثالث

تحليل السياسات الوطنية والإقليمية والدولية تجاه الكوارث في العراق

تواجه السياسات الوطنية للعراق تحديات كبيرة في التصدي للكوارث الطبيعية. يتمثل أحد أكبر التحديات في غياب التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى لمعالجة آثار الكوارث. تعاني المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة الأزمات من ضعف الموارد، وقلة الكفاءات، وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة وعلى سبيل المثال، في حالات الفيضانات، غالبًا ما تكون الاستجابة غير منظمة وتقتصر على توفير مساعدات طارئة دون وضع حلول مستدامة.

من جهة أخرى، هناك نقص واضح في التشريعات البيئية الفعالة التي تُعالج أسباب التصحر والجفاف وبينما توجد بعض القوانين الوطنية التي تهدف إلى حماية البيئة، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يواجه صعوبات بسبب ضعف الرقابة والفساد الإداري وكما أن العراق يفتقر إلى استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد المائية، خاصة في ظل التحديات الإقليمية المتعلقة بمشاركة المياه.[١]

إقليميًا، تتسم السياسات تجاه الكوارث الطبيعية في العراق بالتوتر نتيجة تضارب المصالح بين الدول المتشاطئة وتعتمد تركيا وإيران على بناء السدود لتلبية احتياجاتهما المائية، بينما يعاني العراق من تقليل تدفقات المياه نتيجة لهذه المشاريع وتُظهر هذه السياسات الإقليمية الحاجة إلى اتفاقيات قانونية ملزمة تضمن توزيعًا عادلًا للموارد المائية وحماية حقوق الدول المتضررة.

على الصعيد الدولي، هناك مبادرات داعمة للعراق في مواجهة الكوارث الطبيعية، مثل برامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولكن هذه البرامج غالبًا ما تكون محدودة النطاق، وتحتاج إلى دعم مالي أكبر وتركيز على بناء القدرات المحلية لتعزيز قدرة العراق على التكيف مع الكوارث الطبيعية.

(١) د. محمد السعيد الدقاق، *المنتظمات الدولية الاقليمية والعالمية* ، (الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٨)، ص ٢٦٤.

IIII.المبحث الرابع

إطار قانوني دولي فعال للمسؤولية عن الكوارث الطبيعية

IIII.أ. المطلب الأول

اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ(UNFCCC)

تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ إجراءات وطنية ودولية تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ، مما يجعلها أداة مهمة في مواجهة التحديات البيئية العالمية وتعتمد الاتفاقية على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي ودعم الدول الأكثر تضررًا.

إحدى هذه الآليات هي تعزيز التعاون الدولي، حيث تُشجع الاتفاقية الدول على العمل معًا في مجالات البحث العلمي، وتطوير التكنولوجيا، وتبادل المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وهذا التعاون يُسهم في إيجاد حلول مبتكرة وتقنيات جديدة تساعد الدول على التكيف مع التحديات المناخية وتقليل آثارها السلبية.

بالإضافة إلى ذلك، تُلزم الاتفاقية الدول المتقدمة بتمويل الدول النامية، عبر تقديم الدعم المالي والتقني لمساعدتها في التكيف مع آثار تغير المناخ ويهدف هذا الدعم إلى تمكين الدول النامية من تعزيز بنيتها التحتية، وتحسين قدراتها على مواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.

كما تُوفر الاتفاقية آلية الخسائر والأضرار، التي أُضيفت لاحقًا لتعزيز قدرة الدول النامية على التعامل مع الآثار السلبية للتغير المناخي وتُركز هذه الآلية على تعويض الدول

عن الخسائر التي تتعرض لها نتيجة الكوارث الطبيعية، ودعمها في إعادة الإعمار وتعزيز مرونتها البيئية.[١]

ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الاتفاقية، إلا أن تنفيذها يواجه تحديات كبيرة وأولًها، تفتقر الاتفاقية إلى آليات إنفاذ فعّالة تُلزم الدول بالامتثال لتعهداتها، مما يجعل التزام بعض الدول اختيارياً وغير ملزم وثانيها، تواجه الدول النامية، مثل العراق، صعوبات كبيرة في الاستفادة من التمويل والدعم المخصص للتكيف مع الكوارث، نتيجة للبيروقراطية وضعف المؤسسات الوطنية التي تعيق تنفيذ المشاريع المناخية.

لذلك، يتطلب تحقيق أهداف الاتفاقية تعزيز التزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات للدول المتضررة وضمان تحقيق العدالة المناخية وهذا الالتزام يشمل تقديم التمويل الكافي، دعم بناء القدرات في الدول النامية، وتسهيل وصولها إلى الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المناخية بشكل فعّال ومستدام.

IIII.ب. المطلب الثاني

اتفاقية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية

تلعب اتفاقيات حقوق الإنسان دورًا محوريًا في تعزيز المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية، حيث تؤكد على التزامات الدول بضمان حماية الحقوق الأساسية للأفراد في جميع الظروف، بما في ذلك أثناء وقوع الكوارث وهذه الاتفاقيات تضع إطارًا قانونيًا يضمن حماية الفئات الأكثر ضعفًا وتلبية احتياجاتهم الأساسية في أوقات الأزمات.[٢]

من أبرز هذه الاتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي ينص على حقوق أساسية مثل الحق في الغذاء، السكن، الصحة، والتعليم، وهي

(١) د. محمد سامى عبد الحميد، "مقال القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي العام "، *مجلة تصدرها الجمعية المصرية للقانون الدولي*، المجلد ٢٤ ، (١٩٨٦): ص ١٢٣.
(٢) عمر محمود المخزومي، *القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الدولية الجنائية* ، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٩ وما بعدها.

حقوق تتأثر بشكل مباشر بالكوارث الطبيعية ويُلزم هذا العهد الدول باتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية هذه الحقوق وتعزيز قدرة المجتمعات على التعافي من آثار الكوارث.

كما تُبرز اتفاقية حقوق الطفل أهمية حماية الأطفال من تداعيات الكوارث الطبيعية، حيث تُلزم الدول بتوفير الرعاية اللازمة لهم وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، حتى في أصعب الظروف.

عندما تقع الكوارث الطبيعية، تبرز أهمية المساعدات الإنسانية كجزء من التزامات الدول بموجب هذه الاتفاقيات ويتمثل الهدف الرئيسي للمساعدات الإنسانية في تخفيف المعاناة وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد المتضررين، مثل توفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية ومع ذلك، تواجه عمليات المساعدة الإنسانية عدة تحديات قانونية ولوجستية.[١]

أحد هذه التحديات هو احترام السيادة الوطنية، حيث يتطلب تقديم المساعدات الإنسانية موافقة الدولة المتضررة وفي بعض الحالات، قد تؤدي التعقيدات السياسية أو البيروقراطية إلى تأخير وصول المساعدات، مما يزيد من معاناة المتضررين.

تُعتبر حماية العاملين في المجال الإنساني تحديًا آخر، حيث تواجه فرق الإغاثة مخاطر عديدة أثناء أداء مهامها في المناطق المتضررة ويتطلب ذلك تعزيز الحماية القانونية لهم وضمان سلامتهم خلال تنفيذ عمليات الإغاثة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تُعد المساعدات الإنسانية جزءًا لا يتجزأ من الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية ولضمان فعاليتها، يجب تعزيزها من خلال التطبيق الصارم للالتزامات الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان، مع تطوير آليات تضمن سرعة تقديم المساعدات ووصولها إلى الفئات الأكثر تضررًا وهذا النهج الشامل يعزز من قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للكوارث بشكل فعّال ويخفف من معاناة الفئات الأكثر ضعفًا.

(١) د. ماهر جميل أبو خوات ، *المساعدات الإنسانية الدولية، دراسة تحليلية وتطبيقية معاصرة في ضوء قواعد القانون الدولي العام* ، (دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩)، ص ١١٤ .

IIII.ج. المطلب الثالث

المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لإدارة الكوارث

تُعتبر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لإدارة الكوارث إطارًا قانونيًا مرجعيًا يُساعد الدول على تحسين استجابتها للكوارث الطبيعية وتركز هذه المبادئ على تعزيز التعاون الدولي، وتقليل المخاطر، وضمان استدامة جهود الإغاثة وإعادة الإعمار ومن بين المبادئ الأساسية التي تروج لها الأمم المتحدة في هذا السياق، يأتي مبدأ التأهب والوقاية في مقدمة الأولويات؛ إذ تدعو المبادئ الدول إلى تطوير أنظمة إنذار مبكر وتطبيق استراتيجيات وطنية للوقاية من الكوارث.(١)

إلى جانب ذلك، تؤكد المبادئ على أهمية التنسيق الدولي بين الدول والمنظمات الدولية، حيث يُعد التنسيق الفعّال عاملًا حاسمًا في توفير استجابة منظمة وفعّالة للكوارث وأما في مرحلة ما بعد الكارثة، تركز المبادئ على إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، حيث تشدد على ضرورة تضمين جوانب التنمية المستدامة في جهود إعادة الإعمار لضمان تقليل تعرض الدول للكوارث المستقبلية.

رغم أهمية هذه المبادئ، إلا أنها تفتقر إلى الإلزام القانوني، إذ تُعتبر مجرد توصيات غير ملزمة قانونيًا للدول ومع ذلك، فإنها تلعب دورًا مهمًا في توجيه السياسات الوطنية والإقليمية نحو تحسين إدارة الكوارث وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية.

بالنسبة للعراق، تُبرز المبادئ التوجيهية أهمية تبني استراتيجيات وطنية متكاملة لتحسين استجابته للكوارث الطبيعية وعلى سبيل المثال، يمكن أن يساهم إنشاء أنظمة إنذار مبكر متطورة وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة في تقليل تأثير الكوارث المتكررة مثل الفيضانات والجفاف.(٢)

(١) راجع في ذلك المادة ٢٢، من عصبة الأمم المتحدة.
(٢) د. صلاح الدين عامر ، *القانون الدولي للبيئة*، (دار النهضة العربية)، ص ١٦٩ .

IIII.ح.المطلب الرابع

مقترحات لتعزيز القانون الدولي

تشير التحديات المتزايدة التي تفرضها الكوارث الطبيعية إلى ضرورة تطوير نظام قانوني دولي شامل يضع أطرًا واضحة ومُلزمة للتعامل مع هذه الكوارث ويتطلب هذا النظام تجاوز النهج الحالي الذي يعتمد على مبادئ عامة واتفاقيات غير ملزمة في كثير من الأحيان، نحو وضع قواعد قانونية تضمن استجابة فعالة ومنظمة.

يتطلب النظام الدولي المقترح أولًا تعريفًا قانونيًا موحدًا للكوارث الطبيعية، بحيث يتضمن تعريفًا دقيقًا وشاملًا يحدد أنواعها وتأثيراتها ويضع معايير لتصنيفها ويساعد هذا التعريف في تقليل الجدل القانوني ويوفر قاعدة موحدة للدول للعمل عليها.

ثانيًا، يجب أن يشمل النظام إطارًا قانونيًا لإدارة الكوارث العابرة للحدود، بما في ذلك التعامل مع الفيضانات العابرة للحدود أو الأضرار البيئية الناتجة عن الزلازل والبراكين ويتضمن ذلك تحديد المسؤوليات المشتركة للدول المتضررة والدول المجاورة، بما يضمن تحقيق العدالة والتضامن الدولي.

ثالثًا، يتطلب النظام وضع آليات إلزامية للوقاية والتأهب .ينبغي أن تُلزم الدول بتطوير خطط وطنية تشمل أنظمة الإنذار المبكر، وتقييم المخاطر، وبناء القدرات المحلية. كما يجب أن يوفر النظام الدولي دعمًا تقنيًا وماليًا للدول التي تعاني من نقص الموارد لتنفيذ هذه الخطط.

رابعًا، يمكن إنشاء هيئة دولية متخصصة لإدارة الكوارث، تُشرف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وتنسق جهود الإغاثة، وتتابع التزام الدول بتعهداتها. ستكون هذه الهيئة بمثابة مرجع قانوني وتنظيمي يسهم في تعزيز الاستجابة الدولية.

في هذا السياق، يُعد التعاون الدولي أحد المفاتيح الرئيسية لتقليل تأثير الكوارث الطبيعية. لتحقيق ذلك، يجب تعزيز الشراكات الإقليمية لتنسيق الجهود. على سبيل المثال،

يمكن للدول التي تشترك في أحواض الأنهار، مثل العراق وتركيا وإيران، أن تنشئ منصات إقليمية لإدارة الموارد المائية والحد من تأثير الكوارث المرتبطة بالمياه.

كما أن التعاون الدولي يتطلب إنشاء آليات تمويل مستدامة لدعم الدول المتضررة، مثل صناديق مالية دائمة تُمول من مساهمات الدول المتقدمة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. يُخصص هذا التمويل لتوفير المساعدات الفورية وتمويل مشاريع إعادة الإعمار.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أمرًا ضروريًا. يجب توفير تقنيات الإنذار المبكر، وأساليب البناء المقاومة للكوارث، وتقنيات زراعية متكيفة مع تغير المناخ.

الدبلوماسية الإنسانية هي أيضًا جزء أساسي من التعاون الدولي، حيث يجب أن تلتزم الدول والمنظمات الدولية بتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية بشكل عادل وسريع، مع تجاوز العقبات السياسية التي قد تعيق وصول المساعدات.

لتحقيق ذلك، يجب إضفاء الطابع الملزم على بعض الالتزامات الدولية، أولًها، يجب أن تُصبح الالتزامات الواردة في اتفاقيات المناخ، مثل اتفاقية باريس، أكثر إلزامًا مع فرض عقوبات على الدول غير الممتثلة وثانيًها، يجب تقنين تقديم المساعدات الإنسانية كالتزام قانوني وليس خيارًا سياسيًا وثالثها، يجب ضمان الشفافية والمساءلة من خلال تقارير دورية عن جهود الدول والمنظمات الدولية في التعامل مع الكوارث وأخيرًا، يجب إنفاذ مبدأ عدم الإضرار، بحيث تُحاسب الدول على الأنشطة التي تُفاقم الكوارث الطبيعية مثل التلوث العابر للحدود.

من خلال هذه الخطوات، يمكن تحقيق نظام قانوني دولي شامل يعزز من قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع الكوارث الطبيعية بطريقة فعالة وعادلة.

الخاتمة

استعراض موجز للنتائج

تُظهر الدراسة أن الكوارث الطبيعية تُشكل تحديًا عالميًا يتطلب استجابة قانونية دولية فعالة ومتناسقة. أوضح البحث أن المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية تستند إلى مبادئ عامة مثل التعاون الدولي وعدم الإضرار، لكنها تواجه قصورًا كبيرًا في الإلزام والتنفيذ واستعرضت الدراسة تطور القواعد القانونية المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وأبرز الاتفاقيات الدولية القائمة، والتحديات التي تواجه الدول النامية، مثل العراق، في الاستفادة من هذا الإطار القانوني.

أوضحت الدراسة أن العراق يعاني بشكل خاص من تأثير الكوارث الطبيعية بسبب عوامل متعددة تشمل تغير المناخ، وتدهور الموارد الطبيعية، والسياسات المائية الإقليمية غير العادلة ومع ذلك، يُمكن للعراق أن يلعب دورًا بارزًا في تطوير القانون الدولي إذا ما تبنّى سياسات وطنية شاملة، وطور تعاونه الإقليمي والدولي.

تقديم التوصيات العملية لتعزيز المسؤولية الدولية عن الكوارث الطبيعية

١. تعزيز الإطار القانوني الدولي لذا يجب تطوير نظام قانوني دولي شامل يُلزم الدول بالتعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية، مع آليات واضحة لتنفيذ الالتزامات.

٢. تفعيل التمويل الدولي لذا ينبغي تخصيص صناديق دولية للمساعدة في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتعزيز قدرة الدول النامية على التكيف.

٣. تعزيز التكنولوجيا ونقل المعرفة لذا يجب أن تُلزم الدول المتقدمة بتقديم الدعم التقني للدول النامية، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر والبنية التحتية المقاومة للكوارث.

٤. تقنين المساعدات الإنسانية لذا يجب إضفاء الطابع الملزم قانونيًا على تقديم المساعدات الإنسانية للدول المتضررة، وضمان سرعة استجابتها.

٥. إنشاء هيئة دولية متخصصة لذا يمكن إنشاء هيئة دولية تُشرف على إدارة الكوارث الطبيعية وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال.

اقتراح خطوات عملية لتطوير الإطار القانوني في العراق

١. تحديث التشريعات الوطنية لذا يجب على العراق وضع إطار قانوني شامل لإدارة الكوارث الطبيعية يتضمن خططًا للتأهب والوقاية والاستجابة.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي لذا يمكن للعراق قيادة جهود إقليمية لإنشاء اتفاقيات تعزز الإدارة المشتركة للموارد المائية وتقلل من النزاعات.

٣. الاستفادة من المنظمات الدولية لذا ينبغي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة للحصول على دعم فني ومالي لتطوير قدراته الوطنية.

٤. زيادة الوعي المجتمعي حيث يجب على العراق تنظيم حملات توعوية لتثقيف الجمهور حول كيفية الاستعداد للكوارث الطبيعية وتقليل آثارها.

٥. الاستثمار في تدريب الكوادر الوطنية على إدارة الكوارث وبناء بنية تحتية قوية للتعامل مع الأزمات.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١. ابتسام سعيد الملكاوي، *جرائم تلوث البيئة*، ط١، عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٢. د. أحمد عبد الكريم سلامة، *قانون حماية البيئة*، جامعة الملك سعود، ط.١، ١٩٩٧.

٣. د. أبو الخير أحمد عطية، *الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان*، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

٤. بوغالم يوسف، *المسائلة عن الجرائم البيئية في القانون الدولي*، ط١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٥. د. إبراهيم محمد العناني، *النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث*، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧.

٦. د. زين الدين عبد المقصود، *البيئة والإنسان، دراسة في مشكلات الإنسان مع البيئة*، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٨.

٧. د. سعيد محمد الحفار، *الموسوعة البيئية العربية*، المجلد الأول، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ١٩٩٧.

٨. د. صلاح الدين عامر، *القانون الدولي للبيئة*، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.

٩. د. صالح بدر الدين، *الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث*، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.

١٠. عبد الرحمان خلفي، *محاضرات في القانون الجنائي العام*، الجزائر: دار الهدى عين مليلة.

١١. عمر صادوق، *محاضرات في القانون الدولي العام*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، ١٩٩٥.

١٢. عمر محمود المخزومي، *القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الدولية الجنائية*، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٣. د. ماهر جميل أبو خوات، *المساعدات الإنسانية الدولية، دراسة تحليلية وتطبيقية معاصرة*، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

١٤. د. محسن افكيرين، *القانون الدولي للبيئة*، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

١٥. د. محمد السعيد الدقاق، *المنتظمات الدولية الإقليمية والعالمية*، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٨.

١٦. د. محمد طلعت الغنيمي، *بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، قانون الأمم*، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٤.

١٧. د. عبد القادر رزيق، *التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل*، طبعة ثانية منقحة ومزيدة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦.

١٨. د. بوجلال صلاح الدين، *الحق في المساعدة الإنسانية، دراسة مقارنة*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

١٩. د. السيد عليوة، *إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية وأساليب وقائية*، القاهرة: مركز القاهرة للاستشارات، ١٩٩٧.

ثانياً: المجلات العلمية:

١. أحمد لكحل، "مفهوم البيئة ومكانتها في التشريع الجزائري"، *مجلة المفكر*، العدد السابع.

٢. أنس المرزوقي، "المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة البحرية"، دراسات وأبحاث قانونية.

٣. أوتفات يوسف، "الأساس القانوني للمسؤولية الدولية عن الضرر البيئي العابر للحدود".

٤. حمداوي محمد، "أساس المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي"، المعيار، العدد ٦.

٥. عبادة محمد التامر، "سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، (٢٠١٥).

٦. المري، ر. م. ح & .راشد محمد حمد، "الرؤية العصرية في إدارة المخاطر والأزمات الأمنية"، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور*، (٢٠٢٢).

٧. د. محمد سامي عبد الحميد، "مقال القيمة القانونية لقرارات المنظمات الدولية كمصدر للقانون الدولي العام"، *مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولي*، المجلد ٢٤، (١٩٨٦).

٨. معلم يوسف، "تطور مفهوم المسؤولية الدولية المسؤولية بدون ضرر"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد ١٣، جوان،(٢٠٠٩): المجلد أ.

٩. زيتوني، محمد &بوعكاز، "ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد ٢٠١٩"، Academia، (٢٠٢٠).

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية:

1. H. Fischer, "International disaster response law treaties: trends, patterns, and lacunae" in IFRC, International disaster response law, 2003.